محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة 1985 – 2014

(PP 197 - 216)
http://dx.doi.org/10.21271/zjhs.22.1.13

أ. م. د. محمد سلمان محمد البرواري
كلية الادارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد/ جامعة صلاح الدين– اربيل

أ. م. د. لقمان عثمان عمر
كلية الادارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد/ جامعة صلاح الدين– اربيل

شيلان عزيز محمود
معهد التقني الاداري - قسم الادارة الاعمال / جامعة التقنية –اربيل

الاستلام :2017/06/21
القبــول : 2017/10/04
النشـــر: 2018/03/26

ملخص

تعد القروض العامة احدى ادوات السياسة المالية الرئيسة من خلال تاثيرها الملحوظ في توزيع العبء المالي بين فئات المجتمع وعلى نمط توزيع الدخل القومي. وتنبع اهمية البحث كونه يركز على ابراز محددات الاقتراض العام الخارجي لجمهورية العراق, كما تكمن مشكلة البحث في وجود محددات تحد من قدرة العراق على اللجوء الى الاقتراض العام الحارجي, في حين يهدف البحث الى قياس اثر تلك المحددات في قدرة العراق من اللجوء الى الاقتراض العام الخارجي كما توصل البحث الى مجموعة من النتائج والاستنتاجات والمقترحات, إذ اشارت النتائج الى وجود علاقة طردية بين الدين العام الخارجي وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وتوجد علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي وسعر الفائدة مما يعني عدم امكانية خدمة الدين. وقد اقترح البحث القيام بتسهيل وتخفيف عمليات اعادة جدولة الديون وجعل خدمة الدين العام في حدود معقولة نسبياً.

المصطلحات الرئيسة للبحث : جمهورية العراق - الاقتراض العام

المقدمة

تعد القروض العامة أحدى أدوات السياسة المالية الرئيسة من خلال تأثيرها الملحوظ في توزيع العبء المالي بين فئات المجتمع وعلى نمط توزيع الدخل القومي ، وكما تعد أداة مهمة لتحقيق التناسق والربط بين السياستين المالية والنقدية نتيجة آثارها الواضحة على الطلب الفعلي بجميع متغيراته وعلى كمية النقود المتداولة فضلاً عن أسهامها في تمويل الإنفاق الحكومي ، وتلعب دوراً مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي محدثة آثاراً انكماشية وآثاراً توسعية على الاستهلاك والاستثمار ، فضلا عن ذلك ان تتدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عليه من زيادة حجم النفقات العامة أن تلجا إلى التمويل بالعجز (الإصدار النقدي) أو أن تلجا إلى القروض العامة , لذلك تعتبر القروض العامة وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع من خلال الضرائب الحصول عليها والحال ذاته ينطبق على العراق الفدرالي .

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال التركيز على تحديد محددات الاقتراض العام الخارجي للعراق ، وما لهذه المحددات من تاثير على مدى قدرته في الحصول على القروض التي تعد احد الادوات التي يمكن ان يعتمد عليها لتمويل نفقاته العامة.

مشكلة البحث :تكمن مشكلة البحث في اثارة الاسئلة الاتية : ما هي المحددات الاكثر تاثيراً في الاقتراض العام الخارجي لجمهورية العراق؟ وهل تؤثر تلك المحددات في قدرة الاقتصاد العراقي من اللجوء الى الاقتراض العام ؟

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان تطور المديونية العامة لجمهورية العراق ، **و** تحديد محددات الاقتراض العام الخارجي فضلا عن بيان المحددات الاكثر تأثيراًَ في الاقتراض العام الخارجي .

فرضية البحث : يستند البحث إلى فرضية مفادها : أن الاقتراض العام الخارجي للعراق يتحدد بمحددات اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر في قدرة الدولة في الحصول على القروض العامة وبمستويات متباينة .

منهجية البحث : اتبع البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بالاستناد الى الاسلوب التحليلي الوصفي والكمي (وباستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية - SPSS) معززة بالبيانات الاحصائية لقياس اثر محددات الاقتراض العام الخارجي .

حدود البحث : يشمل حدود البحث مكانياً جمهورية العراق ، اما زمانياً فيشمل المدة (1985– 2014).

هيكل البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول الاطار النظري للاقتراض العام ، بينما تناول المبحث الثاني لمحة عن الاقتصاد العراقي ، اما المبحث الثالث فتناول قياس اثر محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة (1985 – 2014) .

المبحث الاول

الاطار النظري للاقتراض العام

اولا : ماهية القرض العام

يرجع الهدف من الاقتراض العام الخارجي الى حاجة الدولة لرؤوس الاموال نتيجة لعدم كفاية مدخراتها المحلية لتسديد العجز في موازنتها العامة فضلا عن حاجتها من العملات الاجنبية سواء كان ذلك لتغطية العجز في ميزانها التجاري او ميزان مدفوعاتها او لدعم عملتها وحمايتها من التدهور.واحيانا تلجأ الدولة الى الاقتراض الخارجي من اجل استيراد احتياجات الدولة من سلع انتاجية . لذا فقد ظهرت عدة تعريفات للقرض العام ، فيعرف على انه (عبارة عن الحصول على ارصدة نقدية اجنبية عن طريق مصادر خارجية عندما تكون الدولة غير قادرة على توفير الاموال من المصادر الداخلية وتتعهد بدفع القروض مضافا اليها الفوائد) (Browing , 1994 : 432) . او انه (دين في ذمة الدولة للغير، تستخدمه في سداد التزاماتها تجاه الاخرين ، بعد ان عجزت الموارد الذاتية - العادية المدرجة في الميزانية عن تغطيتها) (عجام و سعود ، 2004 : 360) .

ثانيا : انواع القرض العام

يمكن تقسيم القرض العام إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي يستند إليه في التقسيم وكالاتي :

1 - القرض الداخلي والخارجي

القرض الداخلي هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين ام أجانب ، ويستلزم عقد القرض الداخلي توافر المدخرات الكافية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض وقد يسمى هذا القرض أحيانا القرض الوطني إشارة إلى الهدف الوطني من استخدامه كأن يكون الهدف منه مواجهة حرب تخوضها الدولة أو لتمويل مشاريع الإعمار وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية أو تخليص الدولة من عبء دين عام خارجي يثقل كاهلها (ابو مصطفى ، 2009 : 50) .

اما القرض الخارجي فهو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الاجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج ، وكذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية (مساعدة و عقلة ، 2011 :134) ، وتتميز القروض المقدمة من الهيئات الدولية بانها قروض ميسرة من حيث طول مدة القرض ، ووجود فترة السماح ،وكذلك انخفاض معدل الفائدة (IMF , 2004 : xv) .

2 - القرض الاختياري والاجباري

الاصل في القرض العام ان يكون اختيارياً . ويقصد بالقرض الاختياري ان يكون الافراد احراراً في الاكتتاب في سندات القرض او عدم الاكتتاب فيه ، مراعين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم ، وبالمقارنة مع فرص الاستثمار الاخرى المتاحة لهم (حشيش ، 1992 : 226) . وينجم القرض الاختياري عن عقد تراضي ، اذ يتم بتراضي المتعاقدين واختيارهما والمكتتب في هذا النوع من القرض ليس له حقوق سوى بالقبول او الامتناع ، فبعض الكتاب اعتبروا عقد القرض الاختياري عقد اذعان لان المكتتب لا يستطيع مناقشة الدولة في شروط القرض ولا يملك الا القبول او الرفض ، وفي الواقع ان المكتتب لا يخضع للاكراه في هذه الحالة ، لانه يكتتب في القرض بدافع ذاتي وبقصد الحصول على الامتيازات المالية المقدمة (الخطيب و شامية ، 2007 : 241) .

اما القرض الاجباري فهو ذلك القرض التي تستخدم فيها الدولة مالها من سلطة في اجبار الجمهور على اقراضها . وقد يتحقق الاجبار في القرض بصفة مباشرة حينما تلزم الدولة مواطنيها بالاكتتاب بقروضها على اساس وعد منها برد تلك القروض وقد يتحقق الاجبار بشكل غير مباشر حينما تعمل الدولة على فرض رقابة شديدة على الائتمان الخاص بقصد تقييده وتوجيه المدخرات الفائضة الى القرض العام (العلي و كداوي ، 1986 : 233) وتكون هذه الوسيلة ناجحة حينما تكون كثير من هيئات الاقراض تابعة الى الدولة (صناديق التوفير ، البنوك المؤممة ، صناديق التامينات الاجتماعية) وفي هذه الحالة لا تكون بصدد الزام قانوني مباشر يجبر الافراد والهيئات على الاكتتاب انما تقبل تلك الاطراف على الاقراض لعدم وجود قرض اخر لاستغلال مدخراتهم .

3 - القروض المؤبدة والمؤقتة

يكون القرض مؤبدا اذا كانت الدولة لا تلتزم بالوفاء خلال المدة المقررة مع التزامها بدفع فوائده الى حين الوفاء . وتقرر هذه الصفة لصالح الدولة ، حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في اي وقت دون ان يحق للمقرضين الاعتراض على ذلك (الجنابي ،

1990: 236) ، وبالمقابل ونظرا لعدم التزام الدولة بسداد القرض خلال مدة معينة فانه من شأن ذلك ان يؤدي الى الاقتراض بصورة مستمرة بحيث تتراكم ديونها وتعجز عن سدادها مما جعل بعض الدول تمنع قوانينها عقد مثل هذه القروض (احمد ، 2012 : 55) .

ويكون القرض مؤقتاً او متموجاً (القابل للاستهلاك) اذا كانت الدولة ملتزمة برد قيمة القرض مع فوائده وارباحه في تاريخ معين وحسب الاحكام والشروط المتفق عليها في عقد القرض (خصاونة ، 2010 : 283) .

ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها الى ما يأتي :

أ - القروض قصيرة الاجل : ويطلق عليها اسم (القروض السائرة) فانها تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن السنة ، وهي قروض تصدرها الدولة لسد عجز مالي مؤقت خلال السنة المالية ، حيث ينتج هذا العجز عن سبق الانفاق على الايراد من الناحية الزمنية في ميزانية متوازنة ، الامر الذي يلزم معه الاقتراض لحين تحصيل الايرادات ،ان العجز المؤقت هنا ذو طبيعة موسمية طارئة وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما تعرف بأذون الخزانة العامة (حشيش ، 1992 : 228) وهي تلك السندات القصيرة المدة ، التي تكون لمدة ثلاثة اشهر او ستة اشهر او سنة ، والتي تصدرها الدولة لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية ، وهو العجز الذي ينتج عن تاخر حصيلة الضرائب المباشرة (المحجوب ، 1981 : 488) .

ب - القروض متوسطة الاجل : هي التي تزيد مدتها عن السنة ولا تتجاوز الخمس سنوات واهم ادواتها ما يعرف بسندات الخزانة غير العادية وهي سندات لحاملها ويمكن تداولها في السوق وتكون اسعار الفائدة عليها ملائمة واقل من اسعار الفائدة على القروض طويلة الاجل (احمد ، 2012 : 56) .

ج - القروض طويلة الاجل : وهي القروض التي تكون مدتها اكثر من خمس سنوات وتمتد الى عشرين او خمسة وعشرين عاماً او اكثر . وتلجأ الدولة الى هذا النوع من القروض لتغطية عجز مالي نهائي في موازنة الدولة او لمواجهة ما يعرف بالعجز المالي الدائم (احمد ، 2012 : 56) .

4 - القروض المثمرة وغير المثمرة والقروض العامة السلبية

القرض المثمر هو الذي ينفق على مشروع استثماري يأتي بايراد ويسدد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه ، وهو من اكثر القروض انتاجية (الخطيب و شامية ، 2007 : 245) .

اما القرض غير المثمر فهو الذي ينفق على مشروعات لا تأتي بايرادات لتسديد القرض وفوائده ، ولكن له فوائد عامة للاقتصاد وللمجتمع (الخطيب و شامية ، 2007 : 245) . واما القروض العامة السلبية وهي التي قد يترتب عليها منافع ومكاسب للمجتمع ، مثل المباني العامة، والحدائق العامة وما شابهها، ولكنه لا يعود بدخل نقدي ولا يزيد من فاعلية وإنتاجية العمل ورأس المال (ابو مصطفى ، 2009 : 58) .

ثالثا : اهمية القروض العامة

لم يعد دور القروض مقتصرا على أنها مصدر غير عادي لتغطية بعض أنواع النفقات بل أصبحت وسيلة تستخدمها الحكومة ضمن سياستها المالية لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى يكون للقروض فائدة للمجتمع يجب أن تهدف إلى ما يأتي (ابو مصطفى ، 2009 : 48) (الخطيب و شامية ، 2007 : 246) :

1 – قدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي ومنع اختلاله ، وإبعاده عن حالات التضخم وتقلبات أسعار العملات الأجنبية ، وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي التأثير في أموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي .

2 - يساعد القرض العام على تأجيل الدولة دفع بعض الالتزامات المترتبة عليها نتيجة الاستملاك أو تأجيل دفع قيمة القرض المستحق الدفع.

3 –تساهم في القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخول للطبقات ذات الدخل المحدود .

4 –تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للاعباء المالية بين طبقات المجتمع ، وذلك بتمويلها مشروعات مثمرة ومنتجة ومعمرة وطويلة الاجل .

رابعا : محددات الاقتراض العام

ان إمكانية الدولة في عقد قروض عامة تكون محددة بعدة عوامل وكما ياتي :

1 - المحددات الاقتصادية : تتعدد المحددات الاقتصادية للاقتراض العام بالشكل الاتي :

أ - حجم المدخرات الفردية

* **مدخرات قطاع العائلات :** يشتمل هذا القطاع على الافراد والعائلات والمؤسسات الخاصة . وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف بها (اي الدخل بعد تسديد الضرائب) والانفاق الخاص على الاستهلاك . ويشكل القطاع العائلي في الدول المتقدمة المصدر الرئيس للادخارات المحلية ، اما في الدول النامية بخاصة غير النفطية فان هذه المدخرات تتميز بالانخفاض بالقياس الى احتياجات ومتطلبات برامج التنمية ، واحيانا سالبة ، ويعود سبب ذلك الى عوامل عدة من ابرزها انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض دخل الفرد ، ارتفاع الميل للاستهلاك الناتج عن اثر المحاكاة ، سوء توزيع الدخول ، عدم كفاية اجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود . وتواجه بعض الدول النامية اضافة الى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات فجانب كبير منها يذهب الى استثمارات سلبية كالذهب والمعادن النفيسة (مصطفى و سانية ، 2014 : 215) .اما بالنسبة للعوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي فتقسم الى عوامل اقتصادية (كحجم الدخل وطريقة توزيعه ، وهيكل الاستهلاك) وعوامل ديموغرافية واجتماعية ، وتتحدد بمعيارين مهمين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية (جبلز واخرون ، 2009 : 459) .

* **مدخرات قطاع الاعمال الخاص :** ويضم هذا القطاع الشركات والوحدات الإنتاجية والمصارف التجارية ، وتمثل ادخارات هذا القطاع ما يتم الحصول عليه من أرباح بعد تسديد الضرائب وتكاليف الصيانة وعوائد عوامل الإنتاج (حسون ، 2007 : 21) . ويمتاز قطاع الأعمال بقلة ارباحه في الدول النامية بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وحتى لو تم تحقيق بعض الأرباح فلا توجد ضمانات لتحويلها إلى استثمارات لشيوع ظاهرة الاكتناز أو تهريبها إلى الخارج فيضعف بذلك من مصادر التمويل المحلية . وتعد مدخرات هذا القطاع من اهم المصادر الادخارية في الدول المتقدمة ، بسبب الارباح التي يحققها قطاع التجارة وقطاع الصناعة التي ساعدت على تحقيق النمو في تلك الدول ونتيجة لذلك اكد الاقتصاديون على تشجيع هذا النوع من الادخار حتى يصبح مصدراً مهماً لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، غير ان مثل هذا الامر بعيد عن التحقيق في تلك الدول ذلك كون مدخرات هذا القطاع في الدول النامية تعاني من مشكلات عديدة منها عدم توفر البيانات ، والتأثيرات التي تشكلها نسبة الاعالة على مدخرات الشركات ، بسبب عدم وجود حدود فاصلة بين دخل الشركات ودخل الاسرة ، وبالتالي فان تأثير الاعالة في ادخار الافراد سيؤثر على ادخار الشركات ، فضلا عن الاسباب التي تتعلق بسلوك اصحاب هذه الشركات المتمثلة بنمط الاستهلاك الترفي وقلة الحافز على توسيع وتطوير مشروعاتهم مما يجعل مدخرات هذا القطاع ذات دور ضعيف في تمويل الاقتصاد في تلك الدول (عاتي ، 2010 : 15) .**وان** العوامل التي تحكم حجم الادخار الصافي لمشروعات هذا القطاع تتمثل في النقاط التالية (عجام و سعود [1]، 2006 : 59 – 60) :

– حجم الانتاج المحقق والمباع ، جراء سياسات تشغيلية وتسويقية .
– اسعار بيع منتجات هذه المشروعات .
– قيمة مستلزمات الانتاج ، وتتمثل في العوامل التي تحكم اسعار مستلزمات الانتاج .
– المدفوعات التعاقدية لعناصر الانتاج ، من رواتب واجور وايجارات ، وفوائد على الاموال المقترضة .
– طريقة احتساب اقساط الاهلاك ، ومدى مطابقتها لقيمة المستهلك للاصول الثابتة .
– مستوى اعباء صافي الضرائب ، وتحكمه معدلات الضرائب على الارباح وعلى حصة المساهمين من الربح .
– حجم الارباح الموزعة ، ومدى رغبة المشروعات في الاعتماد على التمويل الذاتي لاستثماراتها الجديدة والتحرر من سيطرة المؤسسات المالية في تمويل استثمارها .

ب - سعر الفائدة : أن ارتفاع سعر الفائدة يعد مؤشرا على زيادة الأرصدة المعدة للاقتراض ، فكلما ارتفع سعر الفائدة على القروض العامة مع ثبات العوامل الأخرى يزداد الحافز لدى أفراد المجتمع على الاكتتاب في السندات الحكومية والعكس صحيح فمن وجهة نظر الفرد فإن العائد يعد إحدى العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على نمط استثماراته بين الأشكال البديلة (الدليمي[1] ، 1990 : 220 – 221) .

ويمكن للحكومة عن طريق التحكم في معدلات الفائدة على السندات أن تؤثر في معدلات الفائدة في السوق ومن ثمَّ يمكن التأثير على القيم السوقية للأصول المالية والحقيقية الأخرى . اذ ان لتغيرات اسعار الفائدة آثار اقتصادية مهمة في الاقتصاد الرأسمالي لاسيما الطلب على النقود من قبل المقترضين وكذلك عرض النقود ، وهناك آثار مهمة لتغيرات سعر الفائدة على تدفق الأرصدة النقدية من الاقتصاد وإليه ، ويمكن أن تضع إدارة الدين العام مستوى عاماً لمعدل الفائدة على سندات الدين العام طويل الأجل وتحاول الحكومة المحافظة على ذلك السعر في سوق الأوراق المالية ، لذا فإنه عن طريق التحكم في معدلات

الفائدة لسندات القرض العام يمكن التأثير على أسعار الفائدة السائدة في سوق الأوراق المالية . أما علاقة أسعار الفائدة بأسعار السندات فهي علاقة عكسية إذ إن انخفاض أسعار الفائدة بفعل اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية (أي زيادة عرض النقد) يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان عن طريق المصارف ، الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل ، أي قيام المقترضين بإحلال جهة الإقراض من السوق المالية (بوساطة إصدار السندات) إلى المصارف التجارية ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في عرض السندات ومن ثم ارتفاع في أسعارها . وكذلك تستمد علاقة سعر الفائدة بأسعار السندات قوتها عن طريق طلب المضاربين على السندات بغية تحقيق الأرباح من خلال عملية المضاربة فيها، لذلك يتعين عليهم إن يكونوا قادرين على التنبؤ بأسعار السندات في السوق المالية ولتحقيق ذلك عليهم معرفة العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار السندات (العواد ، 2007 : 56 – 57) .

ت - طاقة الوفاء باعباء خدمة الدين : يقصد بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مدى مقدرة الاقتصاد القومي على توفير العملة الصعبة اللازمة لتسديد أقساط الديون المتفق عليها ، والمتمثلة في أعباء ديونه الخارجية ، دون التأثير في القطاعات المختلفة والمتمثلة في الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين القصير والطويل . (لطفي ، 1989 : 221). وان طاقة الدولة على خدمة ديونها تختلف باختلاف المدة الزمنية وكالاتي :

*طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الاجل القصير والتي تتحدد بالعوامل الاتية : حصيلة الصادرات ، انسياب رؤوس الاموال الاجنبية على اختلاف انواعها من اختلاف المصادر كقروض متعددة الاطراف وقروض خاصة فضلاً عن الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، الزيادة الطارئة في الاستيرادات ، الاحتياطيات الاجنبية ، الاستيرادات القابلة للضغط ، التمويل التعويضي (ابوحصيرة ، 2015 : 51) (Avramovic , 1966 : 21) .

* طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل : ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية . وبعبارة أخرى ، تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعباءها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية . لذلك يفضل استخدام أسعار الظل ونظراً للصعوبات التي تكتنف هذه الحسابات فإن تحليل قدرة الدولة على خدمة ديونها في المدى الطويل يكون بالاعتماد على الأداء الكلي للاقتصاد . فالقروض الخارجية تكمل المصادر المحلية وتزيد التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (افلر ، 1982 : 66) .

ث – التضخم : يعد التضخم المحلي أحد العوامل الأساسية لتراكم المديونية الخارجية لاقتصاد أي دولة والذي بدوره يعد من الآثار المترتبة على التوسع في الانفاق الاستهلاكي، إلاّ أن مسؤولية استمراره وتزايد حدته تقع على عاتق السياسة الاقتصادية التي ينبغي ان تجد له علاجاً مناسباً، لأن التهاون في ذلك يقود إلى تفاقم المديونية الخارجية نفسها (الخفاجي ، 2005 : 42) . ويلاحظ في الثمانينات من القرن العشرين أن أزمة النمو في الدول النامية كانت مصحوبة بارتفاع معدلات التضخم على نحوٍ سريع، واتجاه الأسعار إلى الارتفاع التصاعدي وركود الانتاج والتجارة وانتشار البطالة . وتعد الدول النامية أشد الدول تعرضاً للضغوط التضخمية، لأنها تتسم بمصادر خاصة لهذه الضغوط تتمثل بارتفاع معدل النمو السكاني، وضآلة مرونة عرض المنتجات في الأمد القصير، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، فضلاً عن أن التمويل الخارجي الذي تعتمده يـولّد ضغوطاً على الأسعار عند استقدام رؤوس الأموال، وتسديد أعبائها. فعندما يتم تمويل أي مشروع في الاقتصاد القومي، لابد أن يموّل جزءاً من تكاليفه تمويلاً داخلياً نابعاً من موارد حقيقية بالداخل، أي عن طريق تغيير اتجاهات الاستثمار لا عن طريق اللجوء إلى زيادة الائتمان المصرفي، لأن ذلك سيقود إلى زيادة في كمية النقود المتداولة، ممّا ينعكس على الأسعار فتتجه إلى الارتفاع والجزء الآخر من التكاليف يتم تمويله خارجياً .كما أن حدة هذه الضغوط تزداد إذا كان الانفاق الاستثماري موجهاً صوب مشروعات لا تنتج بصورة مباشرة ، على الرغم من كونها تخلق دخولاً نقدية وتولد طلباً فعالاً لكن الناتج منها لا يصلح للاستهلاك فيصاحب هذه المرحلة اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب فيحدث ارتفاع في مستوى الأسعار. أما في حالة المشاريع المنتجة بصورة مباشرة فإن حدة التضخم تبدأ بالانخفاض في بداية إنتاج المشروع وتزايد العرض ليواجه الزيادة في الدخول النقدية، إلاّ إن هذه الضغوط تعود مرة أخرى عندما يحين موعد تسديد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض الخارجية، إذ أن تسديدها يتطلب تخصيص جزء من الزيادات التي حدثت في الإنتاج للوفاء بهذه الأعباء (زكي ، 1985: 391 - 393) .

ج - حالة الموازنة العامة :ان الزيادة الحقيقية في النفقات العامة المقدرة عن الايرادات العامة المقدرة تعمل على ان تكون الموازنة العامة في حالة عجز .وان عجز الموازنة العامة تعد من المشاكل المزمنة لاقتصاديات العديد من الدول النامية ، وهي ناجمة عن الاختلالات الهيكلية فيها . وهناك نوعان من العجز وكالاتي (عمر ، 2003 : 88) :

* العجز النقدي : يظهر في الموازنة العامة المتطابقة والمتوازنة ، اي ان الايرادات العامة المتوقعة كافية لتغطية النفقات العامة . حيث يظهر في حالة تاخر تحصيل الايرادات في المواعيد المحددة لها مسبقا بسبب موسمية تحصيل بعض الايرادات العامة ويبقى الانفاق جارياً وهذا ما يسمى العجز النقدي ، وعلاجها يكون باصدار الدولة لاذونات الخزانة القصيرة الاجل .

* العجز المالي : يعرف بانه زيادة حقيقية في النفقات العامة بالمقارنة مع الايرادات العامة خلال السنة المالية الواحدة ، وتعالج الدولة هذا العجز باصدار سندات الخزانة العامة التي تتميز بمدة متوسطة الى طويلة الاجل ، وسبب لجوء الدولة لهذا القرض هو عدم قدرتها على تغطية العجز المالي خلال السنة المالية .

ان العديد من الدول النامية تكون مسؤولة عن جزء كبير من النشاط الاقتصادي فيها . وان سوء الادارة المالية في حالات كثيرة كان سببا في عجز الموازنة العامة ، فضلا عن ذلك فان الانفاق العام يتزايد باستمرار من خلال الزيادة الطبيعية في عدد السكان ومايترتب على ذلك من مسؤوليات تجاه المجتمع في توفير الحاجات الاساسية واقامة المشاريع والمرافق العامة وبهذا تتزايد النفقات العامة والتي يؤدي الى تزايد اعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي (اندراوس ، 2014 : 112) . وبهذا ان استمرار عجز الموازنة العامة يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام وارتفاع معدلات نموه واستمراره في حلقة مفرغة . وان تمويل العجز بالاقتراض العام واستخدامها في نفقات البنود وليست في النفقات التشغلية يعمل على عدم قدرة الدولة على خدمة الدين العام وبالتالي يؤدي الى ازمة المديونية ، وبهذا فان السبب الرئيس للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذي يعني نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام (العلي ، 2007 : 71) .

ح - حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : هو مقياس لتنمية الدولة ، ويمكن اعتباره كمؤشر للضريبة المفروضة في الاقتصاد ، يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، وتؤدي الديون الخارجية دورا كبيرا في تخفيض حجم الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما يتم استقطاعه لتأمين الالتزامات الخارجية بعد الافراط في الاستدانة وغياب الحرص للاستفادة من الاموال المقترضة. بمعنى أن الديون الخارجية تؤثر على البلد من خلال مايتم اقتطاعه من الناتج المحلي للبلد لتغطية الأعباء السنوية المتمثلة بالإقساط والفوائد والتي تشكل ضغطا على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية ويزداد الموقف حراجة عندما يزداد النمو في المبالغ المقتطعة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي كلما انخفض الناتج المحلي الاجمالي انخفض معه نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالتالي تكون الدولة لها قدرة اقل في مواجهة خدمة الدين العام والعكس صحيح (الوصال ، 2016 : 81- 82) .

2 - المحددات غير الاقتصادية: تتوقف مقدرة الدولة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . فدرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي السائدة داخل الدولة تمثل شرطاً ضرورياً لحصول الدولة على القروض العامة بصورة اختيارية فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الأفراد داخل البلد والأجانب لن يقبلوا على الاكتتاب في سندات القروض العامة الداخلية والخارجية بل أهمية هذا العامل سوف تصبح أشد ضرورة في حالة القروض الخارجية فالحد الأدنى لقبول الأفراد الأجانب على الاكتتاب في السندات العامة هو توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن ناحية أخرى يرجع عدم الاكتتاب في سندات القرض العام إلى ضعف الثقة في الدولة وما يترتب عليه من نتائج أهمها الهروب المفاجئ لرأس المال الأجنبي من الدولة ، غياب المؤسسات الدستورية الديمقراطية (الجنابي ، 1990: 36) .

كلما تحسنت العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي كلما زادت قدرة الدولة في الحصول على القروض الخارجية بصفة عامة وكلما زادت مقدرتها أيضاً على سداد الأقساط والفوائد والعكس صحيح فالعلاقات السياسية القوية بين البلد والعالم الخارجي تسمح بإعطاء ميزات تفضيلية لصادرات هذا البلد ومن ثم زيادة صادراته وبالتالي يمكنه من زيادة مقدرته على سداد الأقساط والفوائد وذلك من خلال إزالة أو تخفيض الرسوم الكمركية المرتفعة على الواردات من السلع المصنعة ونصف المصنعة الآتية من ذلك البلد ، وإن أثر تخفيض الرسوم الكمركية يعني أن السلعة الأجنبية تصبح منافسة وأكثر مبيعاً ، ومما يعني زيادة في قيمة صادرات البلد المصدر وتوسيع نطاق أسواقها داخل البلد المستورد مما قد يخفف من احتياجاتها للقروض والمعونات الخارجية فضلاً عن التخفيض الكمركي , فإن الدولة التي ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية مميزة يمكنها أن تحصل على رفع القيود الكمركية التي تفرض على حصص الاستيراد من السلع الأجنبية ، وذلك من خلال زيادة كمية تلك الحصص من الواردات (

موسجريف ، 1992 : 122). وتسمح العلاقات السياسية القوية في إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السداد وفوائد القرض ، هذا فضلاً عن أن العلاقات السياسية القوية تسمح بتقديم المنح والإعانات للدولة المقترضة كما تسمح لها أيضاً بجدولة قروضها بشروط ميسرة (زكي ،1990 : 507) .

المبحث الثاني

لمحة عن الاقتصاد العراقي

مر الاقتصاد العراقي خلال المدة (1985 – 2014) بمراحل مختلفة من عدم الاستقرار جراء الحروب التي خاضها العراق وتعرض البني التحتية للتدمير ، وتوجه معظم الموارد للحروب بما فيها الموارد البشرية الموظفة في الحرب فضلاً عن هروب حجم لاباس به من الموارد المالية العراقية الى الخارج جراء عدم الاستقرار المشار اليه, الى جانب هجرة الكثير من الموارد البشرية الكفوءة والماهرة الى الخارج لذات الاسباب . ويمكن تقسيم هذه اللمحة الى :

اولا : الاقتصاد العراقي في المدة 1985 – 1990

تميزت هذه المدة بوضع غير مستقر لسببين الحرب مع ايران اولى حلقاتها والتي امتدت لمدة 8 سنوات من ايلول 1980 حتى اب 1988 ، والثاني هو انخفاض سعر النفط وقد اسهم هذا في تضخيم عدم الاستقرار (اي وجود عدم الاستقرار السياسي مع الاقتصادي) مما ادى الى هبوط الناتج المحلي الاجمالي وتدهور الوضع الاقتصادي وتعثرت خطط التنمية بسبب الحرب خلال الثمانينات من القرن العشرين (عبد العزيز ، 2002 : 261) فضلا عن ذلك انخفاض القدرة على الاكتفاء الذاتي للسوق العراقية نتيجة انشغال غالبية القوى العاملة في الحرب الايرانية وتوجيه مصانع الدولة للتصنيع الحربي (احمد ، غرفة التجارة والصناعة - السليمانية) . وترك هذان الحدثان بصمتهما الواضحة على الاولويات القطاعية لصانعي السياسة الاقتصادية وبالتالي على الية التصرف في الموارد الانتاجية المتاحة ، فقد اخذت عملية تخصيص تلك الموارد وعملية الاستيراد تتحيز بشكل مباشر بادامة زخم المجهود الدفاعي (نشاط الادارة العامة والدفاع بشكل خاص)، ومن الطبيعي ان يكون ذلك على حساب الاهمال النسبي للانشطة السلعية وبشكل خاص القطاع الصناعي التحويلي .الا ان مايميز هذه المدة هو عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي ، بسبب ندرة العملات الاجنبية وصعوبات الاستيراد ويظهر ذلك من التحول الذي طرأ على المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي (الربيعي ، 2000 : 4) .

انتهت الحرب العراقية الايرانية بدمار شبه كامل للاقتصاد العراقي ولاسيما قطاعه النفطي ، وسجل الاقتصاد انخفاضا في كافة المؤشرات الاقتصادية ، وتفاقم الديون وانخفاض اسعار النفط الخام في السوق العالمية . وفي 2 اب 1990 دخل العراق الاراضي الكويتية وماترتب على ذلك من فرض الحصار الاقتصادي عليه في اب 1990 وفق قرار مجلس الامن المرقم (661) على خلفية غزوه للكويت في السنة ذاتها .

ثانيا : الاقتصاد العراقي في المدة 1991 – 2002

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في عام 1990، وما خلفه الحصار الاقتصادي من اعباء اقتصادية ثقيلة ، واثار اجتماعية باهضة التكاليف على البيئة والاقتصاد العراقي . وفي 1991/1/16 قامت الولايات المتحدة مع عدد من الدول المتحالفة معها بتوجيه ضربة عسكرية إستهدفت ليس الاهداف العسكرية فقط ، بل ايضا البنية التحتية للاقتصاد الوطني والمنشآت الصناعية والخدمية ، وبقى العراق ينوء تحت ثقل تأثيرات الدمار والحصار الاقتصادي ومع العجز في الموارد التمويلية ، فقد لجأت الحكومة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد الذي أطلق العنان لمعدلات التضخم بالإرتفاع وتدهور قيمة العملة الوطنيـة وإنخفاض حاد في مستويات المعيشة ، وهبط الناتج المحلي ألإجمالي في عام 1991 بحدود الثلثيـن وذلك لإنخفاض معدلات إنتاج النفط بنسبة (85%) عما كان عليه قبل الحرب. وبهذا مر الاقتصاد العراقي في مرحلة التسعينات بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام عن تصدير النفط واستنفاذ الاحتياطي من العملات الأجنبية والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة وتدمير أغلب مرتكزات البنى التحتية والمنشآت النفطية ومحطات الكهرباء والماء (عبد العزيز ، 2002 : 261).

ادت وتائر التضخم المتصاعدة منذ 1991 الى تدهور قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية الاخرى لاسيما الدولار الامريكي اذ وصل سعر صرفه (10) دنانير مقابل الدولار الامريكي الواحد عام 1991 واستمر سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار بالانخفاض المستمر حتى وصل الى (21) ، (74) ، (456) في السنوات 1992 ، 1993 ، 1994 على التوالي وكان ذلك نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق . الا ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار شهد تحسناً بعد عام 1996 بعد

توقيع مذكرة التفاهم حتى وصل الى (1975) ديناراً لكل دولار عام 2002 وكما في الجدول (1) . وقد ساعدت العوامل الخارجية ايضا في تدني سعر الصرف الدينار العراقي وفي مقدمتها التركز الجغرافي والهيكلي للتجارة الخارجية والتي كانت تجري بالاسعار الرسمية ، فضلا عن الدور السلبي للقروض الخارجية التي كانت تسهم في تغطية الميزان التجاري (عبد العزيز ، 2002 : 474) . فضلا عن المضاربة بالعملات وهو ما اسهم في فقدان الدينار العراقي لوظيفته كمخزن للقيمة وادى ذلك الى ظهور السوق الموازية جراء استبدال العملة العراقية بالدولار . والسماح للتجار العراقيين بتمويل استيراداتهم بالدينار العراقي وهذا ادى الى خروج كميات كبيرة من الدينار العراقي وبيعها او ايداعها في المصارف الاجنبية مما زاد المعروض منها (سلطان ، 2010 : 150). ان هذه الانخفاضات المستمرة لسعر الصرف والناجمة عن الاصدار النقدي الجديد والذي لم يرافقه نمو في انتاج السلع والخدمات نتيجة الجهاز الانتاجي المدمر ، ادت الى ارتفاع معدلات التضخم السنوية بنسب كبيرة حيث وصلت الى اقصاها في عام 1994 والتي بلغت (492.2) (زيني ، 2009 : 326) . الجدول (1) يبين نسب التضخم السنوي لجمهورية العراق للمدة (1991 – 2002) .

جدول (1) تطور سعر صرف الدينار ونسب التضخم السنوي لجمهورية العراق للمدة (1991 – 2002)

السنوات	سعر الصرف (دينار / دولار)	معدل التضخم %
1991	10	187
1992	21	83.8
1993	74	207.5
1994	458	492.2
1995	1674	351.4
1996	1170	(15.4)
1997	1471	23
1998	1620	14.8
1999	1972	12.6
2000	1930	5
2001	1929	16.4
2002	1975	19.3

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للسنوات 1990 – 2002 .

وفي النصف الثاني من التسعينات بـدأ الاقتصاد العراقي يتحسن قليـلاً وكان ذلك بتأثير مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي صدرت من الأمم المتحدة والتي سمحت بموجبها تصدير جزء من النفط لتغطية تكاليف إستيراد الأدوية والمواد الغذائية . وقد ساهم ذلك في تخفيف جزء بسيط من الأعباء ، أما الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) فقد شهد انخفاضاً حاداً فبعد ان بلغ (16373) مليون دينار عام 1990، وصل الى (7134.8) مليون دينار ، الا انه اخذ بالتصاعد في عامي 1992, 1993 الى (8964.0)(13318.4) مليون دينار على التوالي ، بعد استخدام الخزين لاعادة البنى التحتية التي دمرتها الحرب .الا ان نفاذ هذا الخـــزين ادى الى انـخفاض الناتـج المحلي الاجمالي ليصـل الـى(12703.4) ، (10376.8) مليون دينار عراقي في عامي 1994 ، 1995 على التوالي وكما موضح في الجدول (2) .لذا تعتبر المدة من 1991-1995 من اصعب الفترات التي واجهها الاقتصاد العراقي فالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تدنت بشكل كبير بسبب فرض الحصار الاقتصادي الشامل الذي ليس له مثيل في التاريخ والذي حرم الشعب العراقي من ابسط حقوقه في العيش ، كما ان الحكومة العراقية اصبحت غير قادرة على ادارة دفة الحياة الاقتصادية ، لذا وافقت على قرار مجلس الامن (986) القاضي بمبادلة النفط العراقي بالغذاء ، وسميت المذكرة الموقعة في 20/5/1996 بين العراق والامم المتحدة بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) . وافق العراق على قرار مجلس الامن (986) منذ شهر كانون الثاني 1996 الا ان توقيع المذكرة كان في التاريخ اعلاه فيما لم تصدر اي شحنة للنفط العراقي الا في كانون الاول من عام 1996 ، مقابل وصول اول وجبة مواد غذائية الى العراق في اذار عام 1997. وبذلك بدأت فترة جديدة من الاقتصاد العراقي امتدت من 1996 لغاية 9/4/2003 (اونر ، 2006 :41-42) ، وبعد هذا التأريخ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في

عام 1996 الى (15527.8) مليون دينار واستمر بالارتفاع حتى وصل الى (40344.9) مليون دينار في عام 2002 ، جراء تحسن اداء الاقتصاد فضلا عن عودة حجم التصدير النفط الى مستويات جيدة قريبة من المستويات السابقة .

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لجهورية العراق للمدة (1991 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة النمو %
1990	16373	-
1991	7134.8	(56.42)
1992	8964.0	25.64
1993	13318.4	48.58
1994	12703.4	(4.62)
1995	10376.8	(18.31)
1996	15527.8	49.64
1997	26342.7	69.65
1998	35525.0	34.86
1999	41771.1	17.58
2000	42358.6	1.41
2001	43335.1	2.31
2002	40344.9	(6.90)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، عدد خاص 1991 – 2003 : 14- 15 .

ثالثا : الاقتصاد العراقي في المدة 2003 – 2014

بعد انهيار النظام السياسي في العراق في 2003/4/9 ، والذي انهارت معه المؤسسات العسكرية والمدنية والاقتصادية . تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير نتيجة الحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق عام 2003 ، والسرقة ونشاطات التخريب التي اعقبتها قد اسفرت عن تدمير معظم البنى التحتية المدنية والاقتصادية للعراق ، وعلى اثر هذا الانهيار تراجعت المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير (امين ، 2016 : 208-209) . وقامت الامم المتحدة باصدار قرار مجلس الامن المرقم (1483) في ايار 2003 بتفويض سلطة الائتلاف المسؤلية عن ادارة الدولة بما في ذلك ادارة الاقتصاد العراقي ، وكيفية ادارة الاموال والعوائد النفطية حتى انتخاب حكومة عراقية دستورية .وقد تم تأسيس صندوق التنمية العراقية لغرض ايداع عوائد النفط ومشتقاته وكذلك جميع الاصول التي تمتلكها الحكومة العراقية السابقة . وان الهدف من انشاء هذا الصندوق هو استخدام الايرادات النفطية بشفافية لتلبية الحاجات الانسانية ، واعادة اعمار العراق من الناحية الاقتصادية .وقد هدفت سلطة الائتلاف الى تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واقتصاد السوق الحر ، وتحرير التجارة الخارجية وخصخصة الاقتصاد ، واصدار عملة جديدة, ومنح الاستقلالية للبنك المركزي (السعدي ، 2009 : 460) .

وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2003 اذ بلغ (26990.4) مليون دينار مقارنة بعام 2002 والذي بلغ (40344.9) مليون دينار نتيجة توقف تصدير النفط الخام العراقي وتدمير المنشات الصناعية النفطية وخطوط انابيبه الناقلة . ثم ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 حتى وصلت الى قمتها في عام 2007 والبالغة (48046.9) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع العوائد النفطية ، وكما يبينها الجدول (3) .

جدول (3)الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لجمهورية العراق للمدة (2003 – 2007) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة النمو %
2003	26990.4	-
2004	41607.8	54.16
2005	43438.8	4.40
2006	47851.4	10.16
2007	48046.9	0.41

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، السنوات (2003 : 33) ، (2004 : 28) ، (2010 : 77).

من بين الاسباب التي عرقلت الجهود الاقتصادية للنمو الاقتصادي والتنمية هي تزايد الارهاب واعمال التخريب خلال المدة (2003– 2013)، وسيطرة مسلحي ما يسمى بتنظيم "داعش"1على عدد من المحافظات العراقية منذ حزيران 2014 (امين، 2016: 209).

رابعا : تطور المديونية العامة العراقية

1 - تطور المديونية العامة العراقية خلال المدة 1985 – 1990

ان تراجع أسعار النفط من جهة وتزايد الإنفاق الحكومي خلال الحرب العراقية الإيرانية من جهة اخرى اديا الى زيادة الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي وكما هو موضح في الجدول (4) .

جدول (4) الدين العام الداخلي والخارجي لجمهورية العراق للمدة (1985 – 1990)

السنوات	الدين العام الداخلي (مليون دينار)	نسبة النمو %	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	نسبة النمو %
1985	12,455,6	-	12,839	-
1986	14,949.4	20.02	16,997	32.39
1987	17,913,3	19.83	20,407	20.06
1988	21,591,2	20.53	20,109	(1.46)
1989	26,926	24.71	22,777	13.27
1990	32,737,9	21.58	22,713	(0.28)

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة 1992 ، الامم المتحدة ،1993 : 159 .

يبين الجدول (4) ان الدين العام الداخلي والخارجي في ارتفاع مستمر بسبب زيادة الانفاق العسكري للحرب مع ايران وغزو الكويت .كما تناقصت الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنك المركزي خلال الثمانينات وبدأ ميزان المدفوعات يظهر عجزا وكان الميزان التجاري يتم تغطيته بالقروض الخارجية واضطرت السلطة المالية للتوجه نحو مصادر الإقراض لتمويل عجز الموازنة، لكن التجارة الخارجية استمرت بتأدية دورها من استيراد للسلع الإنتاجية والاستهلاكية والقيام بعملية التصدير (خنجر ، 1993: 83).

بعبارة اخرى ان الحرب العراقية – الإيرانية قد غيرت كافة معالم الاقتصاد العراقي فبعد أن كان بلداً دائناً اصبح مديناً، وبعد أن كان بلد فائض أصبح بلد عجز فضلاً عن تدمير أصوله المادية (الخفاجي ، 2005 : 57) .

2 - تطور المديونية خلال المدة 1991 – 2002

ان حرب التحالف الدولي ضد العراق عام 1991 وما أعقب ذلك من دمار شامل للاقتصاد العراقي بقواه البشرية والمادية، وبناه الارتكازية ومؤسساته الاقتصادية ومرتكزاته العلمية وهياكله الإنسانية، وقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الآونة وبعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي من قبل الحلفاء –بتوقف تصدير النفط والحد من استيراد السلع والخدمات الضرورية ذات المنشأ الأجنبي، وكذلك شحة النقد الأجنبي الذي ظهر بسبب توقف تصدير النفط وتجميد الأرصدة العراقية من العملة الأجنبية، وتهريب جزء من ثروة العراق القومية ، بارتفاع سريع لأسعار كافة انواع السلع والخدمات بمعدلات عالية جداً، ممّا أضاف أعباءً اقتصادية ثقيلة، وولّد آثاراً اجتماعية باهضة التكاليف انعكست في الانخفاض الحاد في مستويات المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين . كما أن العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في أواخر عام 1990 نتيجة لدخوله الكويت قد أوصلت العديد من قطاعات الاقتصاد العراقي إلى مرحلة التوقف الفعلي، وبعد مرور عقد من الزمن تقريبا على بدء الحرب والحصار انخفضت قيمة الناتج المحلي ونتيجة لذلك فقد تدهور متوسط دخل الفرد في العراق بشكل كبير، إذ اصبح مقارباً لما هو سائد في أفقر الدول النامية ، اما القطاع النفطي فقد افتقر إلى امكانية الوصول إلى السوق النفطية الدولية وحيل بينه وبين توظيف التقنيات الحديثة التي تم تطويرها على امتداد عقد كامل من الزمن، فضلاً عن تردي البنية التحتية وعدم توافر قطع الغيار على كافة المستويات، لاسيّما بالنسبة للأجهزة والآلات والمعدات الصناعية، ولا يقتصر الضرر الجسيم الذي حل بالعراق واقتصاده على ما شهده قطاع النفط

من دمار، وانما رافق ذلك تراكم الديون بفعل توالي الحروب واحدة إثر الأخرى وبفعل عقد من العقوبات الدولية (الخفاجي ، 2005 : 59-61) ، إذ كان اجمالي ديون العراق الخارجية (22,713) مليون دولار نهاية عام 1990 وأصبح في عام 2002 مبلغ (102,132) مليون دولار ، فضلاً عن ذلك فقد بدأ تصاعد معدلات التضخم في اواخر عام 1991 نتيجة لإقدام الحكومة وقتها بطبع مليارات من أوراق العملة التي أدّت إلى التردي الكبير بقيمة الدينار في سوق الصرف الأجنبي . فقد شهد الدينار هبوطاً حاداً في سوق تبادل العملات . والجدول (5) يبين تطور حجم الدين العام الخارجي للعراق للمدة (1991 – 2002) .

جدول (5) تطور حجم الدين العام الخارجي ونسبة نموها لجمهورية العراق للمدة (1991 – 2002) (مليون دولار)

السنوات	الدين العام الخارجي	نسبة النمو %
1991	42,100	-
1992	45,632	8.38
1993	49,460	8.38
1994	53,610	8.39
1995	58,108	8.39
1996	62,983	8.38
1997	68,268	8.39
1998	73,995	8.38
1999	80,239	8.43
2000	86,933	8.34
2001	94,226	8.38
2002	102,132	8.39

Source : IMF, Country report No 05/294 , Iraq: 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq , International Monetary Fund Washington, D.C: 51 .

3 - تطور المديونية خلال المدة 2003 - 2014

يعاني العراق من ديون حقيقية بغيضة تراكمت خلال الحروب الممتدة من 1980 حتى 2003، وعلى ضوء ذلك تم دعم العراق عن طريق اتفاقيات لتخفيف الديون من خلال المساعدات والمنح والقروض التي أقرتها الدول في عدة مؤتمرات لدعم العراق من أجل تنفيذ برنامجه في الاصلاح الاقتصادي .

ان جزء كبير من الديون المتراكمة قبل 9 / 4/ 2003 ينطبق عليها مبدأ الدين البغيض (الكريه)، ومن الضروري تخفيضها إلى أدنى حد مقابل التزام العراق بالشروط التي فرضها نادي باريس .وقد رحب الدائنون ومنهم نادي باريس للبحث عن حل لمشاكل ديون العراق والرغبة في اعادة هيكلة الديون فوراً، ودعا إلى حماية مبيعات النفط وأصول صندوق تنمية العراق، الذي دعا إلى انشائه، من أي دعوى قانونية بشأن تسديد الديون الخارجية للعراق، في حين أكد على واجبات العراق المالية بموجب القرار (687) محدداً المدفوعات المستقبلية بـ (5%) من مبيعات النفط التي تودع في صندوق التعويضات، ويمكن لهذا الشرط أن يتغير بموافقة متبادلة بين الحكومة العراقية المعترف بها وبين لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وهو ماعدّ خطوة جيدة من شأنها أن تحمي العراق من ضغوط مالية واسعة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا ، 2004 : 74) .

وفي 2004/11/21 وقع العراق اتفاقاً مع نادي باريس في سياق معالجة الديون ، وحصل بموجبه على تخفيض بنسبة (80%) من اجمالي ديونه الرسمية، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على دعم الدائنين للعراق اذ قامت بدور كبير في خفض الديون العراقية ، بخاصة نادي باريس، اذ مارست تأثيرها في الدول الغربية والخليجية الدائنة للتنازل عن ديونها أو تخفيضها، وعينت مبعوثاً لهذا الغرض في الوقت الذي وافق الكونكرس الأمريكي على اسقاط الديون العراقية للولايات المتحدة البالغة (4) مليارات دولار، والتعهد بتقديم مساعدة بما يقارب من (18) مليار دولار (صالح ، 2005 : 21) .

ولعبت هذه الديون دوراً رئيساً في عرقلة عملية التنمية الاقتصادية في العراق، اذ لايزال العراق يسدد هذه الديون والتعويضات إلى مستحقيها أفراداً وحكومات ومؤسسات من خلال استقطاع مبالغ من عوائده النفطية في الوقت الذي كان بالامكان تحويل هذه الاستقطاعات إلى اعادة بناء واعمار المؤسسات الانتاجية . ان معظم الديون المذكورة آنفاً استخدمت في تمويل الحرب الايرانية العراقية ولتغطية صفقات الاسلحة والمعدات العسكرية، وهي ماتسمى بالديون البغيضة أو الكريهة ، اذ أن هذه الحجة القانونية (لنظرية الديون البغيضة) والتي تقول بأن الدين الذي لايستخدم في منفعة الشعب، هو دين فاقد للشرعية القانونية، ولهذا يفترض على الدول التي تطلب التعويضات من العراق، شطب ديونها لأن العراق بعد تغيير النظام السابق غير ملزم بتسديد هذه الديون ، والعراق غير ملزم أيضاً على وضع مقدراته تحت رحمة صندوق النقد الدولي مقابل شطب جزء من ديونه، وهو يعلم بأن هذه الديون والتعويضات جاءت بسبب تحقيق مصالح مشتركة بين النظام السابق والدول الدائنة، وهناك دعم دولي كبير لهذا الموقف لأن الكثير يعلم بحقيقة هذه الديون والتعويضات التي عرقلت التنمية الاقتصادية في العراق والشعب العراقي هو الذي دفع ثمنها في كل الأحوال (ال شدود ، 2009 : 113) .

جدول (6) تطور حجم الدين العام الخارجي لجمهورية العراق للمدة (2003 – 2014) / (مليون دولار)

السنوات	الدين العام الخارجي	نسبة النمو %
2003	110,701	-
2004	120,00	8.40
2005	51,1	(57.41)
2006	53,5	4.69
2007	56,3	5.23
2008	31,0	(44.93)
2009	32,9	6.12
2010	570,258	1633.306
2011	612,665	7.43
2012	577,062	(5.81)
2013	587,186	1.75
2014	573,472	(2.33)

المصدر : 1 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2012 : 47) ، (2011 : 43) (2014 : 77) . 2 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة 1992 ، الامم المتحدة ،1993 : 159 .

المبحث الثالث

قياس أثر محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة 1985-2014

اولا : توصيف وصياغة انموذج القياسي

بعد ان تم التطرق الى واقع الاقتصاد العراقي وعرض بعض المعطيات والبيانات حوله ، يمكن توصيف وصياغة نموذج لدراسة محددات القرض العام في الاقتصاد العراقي وكالاتي :

1 - توصيف الانموذج القياسي

تعد عملية توصيف الانموذج وتحديده خطوة مهمة لبناء انموذج قياسي سواء اكان هذا الانموذج معادلة منفردة او مجموعة من المعادلات ، ويعتمد ذلك على طبيعة الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها (Gujarati , 2003 : 5) وفيما يتعلق بالدراسة تم الاعتماد على المتغيرات وفق منطق النظرية الاقتصادية ، وعلى النحو الاتي :

– المتغيرات المستقلة تم اختيار المتغيرات المستقلة للانموذج وكالاتي :

انموذج خاص بمحددات الاقتراض العام لجمهورية العراق وكالاتي :

أ – حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (x_1) تم احتسابها من خلال قسمة الناتج المحلي على عدد السكان .

ب – معدل التضخم (x_2) .

ج – عجز او فائض الموازنة العامة (x_3) تم احتسابها من خلال طرح النفقات العامة من الايرادات العامة .

د – سعر الفائدة (x_4) .

ه – الادخار المحلي (x_5) .

ح – خدمة الدين تم اهمالها لعدم توافر بيانات حولها للعراق .

- المتغير التابع : الدين العام الخارجي (Y1) لجمهورية العراق .

- دالة الاقتراض العام لجمهورية العراق ، اعتمادا على توصيف الانموذج القياسي وتحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، تم صياغة الانموذج القياسي لعينة الدراسة وعلى النحو الاتي :

انموذج خاص بمحددات الاقتراض العام لجمهورية العراق .

$$Y = F (X_1 , X_2 , X_3 , X_4 , X_5)$$

والصيغة الخطية لهذه الدالة يعبر عنها بالاتي :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + Ui$$

حيث ان :

Ui = المتغير العشوائي

($B_0 , B_1 , B_2 , B_3 , B_4 , B_5$) = معلمات الانموذج

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) باصداره (22) في تقدير معلمات دوال محددات الاقتراض العام ، فضلاً عن إجراء الإختبارات والتحاليل اللازمة لتلك الدوال .

يتم تحديد دقة وجودة النماذج المقدرة من خلال الإعتماد على ثلاثة معايير وهي المعايير الإحصائية ، القياسية، والإقتصادية (Schmidt , 2005 :107) :

المعايير الاقتصادية : تحدد هذه المعايير وفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية ، وبحسب هذه المعايير يتم إجراء مقارنة بين أشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تتحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . فإذا كانت إشارات قيم المعلمات المقدرة للأنموذج غير مطابقة للنظرية الإقتصادية فيتم رفض هذه التقديرات ما لم يكن لدينا سبب جوهري للإعتقاد بأن مباديء النظرية الإقتصادية قد لا تتحقق فى بعض الحالات الخاصة.

المعايير الإحصائية : ان هذه المعايير تتحدد وفق النظرية الإحصائية من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية يتم من خلالها تقدير درجة الاعتماد على مقدرات معلمات النموذج ومدى معنوية هذه المعلمات، ومن أهم هذه المعايير :

أ - اختبار t : ويكشف هذا الاختبار معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج ، فاذا كانت t المحتسبة اكبر من قيمة t الجدولية فذلك يدل على معنوية المعلمة المقدرة ، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع أي ان هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (المعتمد) (رفاعي ، 1998 : 277) .

ب - اختبار F : ان هذا الاختبار يوضح المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر ، وكلما كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية حينئذ يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الدالة المقدرة ملائمة للبيانات وأن هنالك على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير معنوي على المتغير المعتمد (Hansen,2014:197).

ج - اختبار معامل التحديد R^2 : من خلال اختبار معامل التحديدR2 يتم معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد ($0 \le R2 \le 1$) فكلما زادت قيمة معامل التحديد دل ذلك على قوة المتغيرات المفسرة في التأثير في المتغير التابع(المعتمد) ، فإذا كانت قيمة (R^2) تساوي صفر فهذا يعني بأنه لا توجد قوة تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وعندما تكون هنالك قوة تفسيرية كاملة فإن (R^2) تساوي واحد صحيح (Gujarati , 2003 : 81).

المعايير القياسية : ان فروض نموذج الانحدار المقدر تختلف من طريقة الى أخرى وبالتالي فان هناك معياراً اقتصادياً لكل طريقة ، وان هناك مشاكل قياسية مختلفة المعايير لحلها ولكل مشكلة ظروفها ، وتشمل الإختبارات الآتية :

أ - **إختبار دوربن – واتسون :** ان من اهم هذه المشاكل هي مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي ، وتظهر في اغلب الدراسات التي تاخذ شكل السلاسل الزمنية او البيانات المقطعية او نتيجة الى التشخيص غير الدقيق للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (كاظم و مسلم ، 2002 : 142) . ويتم استخدام اختبار دوربن – واتسن (D – W) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وتتراوح قيمة (D – W) بين (0 – 4) ، ولا يكون هناك ارتباط ذاتي اذا كانت (D – W) قريبة من(2) . ونقارن قيمة (*d)المحسوبة مع قيمة d المستخرجة من جدول (D- W)، وتقع قيمة (d) الجدولية بين حدّين من القيم هما (dL) وهو الحد الأدنى لقيم (d) و (dU) هو الحد الأعلى لقيم (d)، فإذا كانت (*d) المقدرة أعلى من قيم (dU) الجدولية فإن ذلك يعني أن المتبقي (الحد العشوائي) لايتضمن إرتباطاً ذاتياً موجباً، أما إذا كانت قيمة (*d) المقدرة أقل من (dL) الجدولية فإن ذلك يعني وجود إرتباط ذاتي موجب في حين أنه إذا كانت (*d) المقدرة أعلى من الحد الأدنى (dL) الجدولية وأقل من الحد الأعلى(dU) الجدولية فإن ذلك يعني الحصول على حالة عدم التأكد أو الحالة الحرجة (Gujarati,2003:467).

ب - (VIF) Factor : أن قيمة (VIF) تعتمد على قيمة معامل تحديد المتغير التوضيحي على بقية المتغيرات التوضيحية ، ويقيس مشكلة العلاقة الخطية بين المتغيرات التوضيحية أو ما يعرف بمشكلة تعدد العلاقات الخطية . وهو يؤدي إلى تضخم قيمة ($\overline{R}^2$) بشكل مبالغ غير مبرر نتيجة كون $|x\bar{x}|$ قريبة من الصفر، فإذا كانت قيمة VIF أقل من (5) يعني ذلك أن الأنموذج خال من مشكلة تعدد العلاقات الخطية، أما إذا كانت قيمة VIF أكبر من (5) دل ذلك على وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الاموري ، 2002: 142) .

2 - طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بدقة يستوجب العمل لصياغة العلاقة بينها على وفق النظرية الاقتصادية ، وبالاعتماد على طبيعة المتغيرات قيد الدراسة ، تم تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات وعلى النحو الاتي:

الانموذج الخاص بمحددات الاقتراض العام في جمهورية العراق، ان محددات الاقتراض العام (كمتغيرات مستقلة) تكون علاقتها بالدين العام الخارجي (المتغير التابع) على النحو الاتي :

1 – حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع الدين العام الخارجي .

2 – معدل التضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام الخارجي .

3 – حالة الموازنة العامة يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام الخارجي .

4 – سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام الخارجي .

5 – الادخار المحلي يرتبط بعلاقة طردية مع الدين العام الخارجي .

ثانيا : أثر محددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة 1985-2014

تم تقدير أنموذج لمحددات الاقتراض العام لجمهورية العراق وظهرت النتائج كما هي موضحة في الجدول (7) :

جدول (7) نتائج تقدير الانموذج القياسي لمحددات الاقتراض العام لجمهورية العراق للمدة 1985-2014

المتغير التابع Y	الحد الثابت (a)	المتغيرات المستقلة		الاختبارات الاحصائية			
		X_1 (B_1)	X_4 (B_4)	R^2	$\overline{R}^2$	F	D.W
-	133583.237	102.799	-22000.577	.813	.799	58.778	1.718
T	3.027	10.293	-4.351				
VIF	-	1.009	1.009				
S.E	44137.494	9.987	5056.855				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي باستخدام برنامج (SPSS)

$y_i = 133583.237 + 102.799\ X_1 - 22000.577\ X_4$

بعد إختيار أفضل أنموذج يمكن أن نستعرض تفسير النتائج وفق المعايير الإحصائية و القياسية و الإقتصادية و كالآتي :

1 - التحليل الإحصائي للأنموذج : تشير القوة التفسيرية للأنموذج المقدر(R^2) إلى أن (81.3 %) من التغيرات الحاصلة في الدين العام الخارجي تفسر بواسطة المتغيرين المستقلين والتي تضم حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (X_1) وسعر الفائدة (X_4) بينما نسبة (18.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغيرات الأخرى وغير الداخلة في الأنموذج ، أما قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) فبلغت (79.9%).

ولبيان معنوية وقابلية المتغيرين المستقلين في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (y_i) أظهرت قيمة (t*) المحسوبة لمعلمة المتغير (X_1) البالغة (10.293) فإنها أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة قيمته (1.699) بمستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (29) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي أن لمعلمة (b_1) قيمة مختلفة عن الصفر وبالتالي فإن المتغير (X_1) له تأثير معنوي على المتغير التابع (y_i). أما بالنسبة لقيمة (t*) المحسوبة لمعلمة المتغير (X_4) البالغة (4.351-) فإنها أكبر من[1] قيمة (t) الجدولية والبالغة قيمته (1.699) بمستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (29) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي نستنتج بأن لمعلمة (b_4) قيمة مختلفة عن الصفر وبالتالي فإن المتغير (X_4) له تأثير معنوي على المتغير التابع (y_i).

ولبيان معنوية الدالة ككل تتم من خلال إختبار(F*) المحسوبة البالغة (58.778) فقد كانت أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.37) بمستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2 و 26)، وعليه لا نتمكن من قبول فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن القيمة الحقيقية على الأقل لإحدى معلمات المتغيرات التوضيحية مختلفة عن الصفر أي أن المتغيرات التوضيحية معاً لها تأثير معنوي على المتغير التابع وهي الدين العام الخارجي (y_i)، فهذا يدل على معنوية الأنموذج ككل.

2 - التحليل القياسي للأنموذج :

أ - إختبار (D.W): حيث أظهرت نتائج التقدير الكمي لمحددات الاقتراض العام لجمهورية العراق سلامة الأنموذج من المشاكل، فقد أشارت قيمة (D.W) المحسوبة (1.718) عند مستوى معنوية (0.05) وعدد المشاهدات (n=30) وعدد المتغيرات (k=2)، والبالغة قيمة كل من الحد الأدنى (dL=1.284) والحد الأعلى (du=1.567)، تبين أن قيمة (D.W) المحسوبة تقع في منطقة التأكد مما يؤكد سلامة الأنموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي.

ب- إختبار (VIF): بالنسبة إلى إختبار المشكلة الثانية وهي مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التوضيحية في دالة الدين العام الخارجي (y1) على وفق إختبار (VIF) للمتغيرات (X1, X4) والبالغة (1.009، 1.009) على التوالي وهي أقل من (5) مما يدل على أن الأنموذج خال من هذه المشكلة .

3 - التحليل الإقتصادي للأنموذج: يتضمن التحليل الإقتصادي تفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج وفق النظرية الإقتصادية، ويمكن عرض النتائج بالشكل الآتي :

$$y_i = 133583.237 + 102.799\ X_1 - 22000.577\ X_4$$

يتبين من إشارة معلمة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (X_1) ذات الإشارة الموجبة العلاقة الطردية ، فإنها توضح كلما زادت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة قدرة الدولة على الاقتراض العام وخدمة الدين العام بمقدار (133583.237) وحدة . أما بالنسبة إلى سعر الفائدة (X_4) ذات الإشارة السالبة ، أن ارتفاع سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الاقتراض وخدمة الدين العام الخارجي بمقدار (22000.577 -) وحدة.

الإستنتاجات

من خلال ما تم تناوله يمكن إستخلاص الإستنتاجات الآتية :

1 - كشفت النتائج التي تم التوصل اليها ان الدين العام الخارجي في العراق في المدة (1985 – 1990) كان في تزايد مستمر ، اذ بلغ الدين العام الخارجي (22,713) مليون دولار في عام 1990 بعد ان كان (12,839) مليون دولار في عام 1985 ، وذلك بسبب زيادة الانفاق العسكري للحرب مع ايران وغزو دولة الكويت في آب 1990 فضلا عن انخفاض الايرادات النفطية .

[1] الاشارة السالبة تهمل عند حساب قيمة t اي يؤخذ المطلقة .

2 - أظهرت النتائج وقوع العراق في فخ المديونية المرتفعة كان بسبب اتباعه سياسات خاطئة وخوضه حروباً متتالية أدت إلى لجوئه إلى عقد صفقات كبيرة لتزويده بالأسلحة التي استنفذت بل تجاوزت إيراداته النفطية، ممّا قاده إلى اللجوء للاقتراض الخارجي الذي لم يتمكن من تسديد أعبائه بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه وجعله في مصاف الدول الفقيرة التي تتميز بتدني المستوى المعيشي للفرد فيها ، ولقد ارتفع حجم الدين العام الخارجي بشكل واضح خلال المدة (1991 – 2002) اذ بلغ الدين العام الخارجي في عام 2002 (102,132) مليون دولار بعد ان بلغ في عام 1991 (42,100) مليون دولار .

3 - تم معالجة الديون البغيضة للعراق خلال المدة (2003 – 2014) والتي تراكمت خلال الحروب الممتدة من عام 1980 الى 2002 ، والتي عرقلت التنمية الاقتصادية في العراق ، علماً ان نادي باريس قد خفض 80 % من ديونه الرسمية للعراق والتي كانت ضمن هذه الديون البغيضة .

4 - أظهر النموذج القياسي لتقدير محددات الاقتراض العام في جمهورية العراق النتائج الاتية:

أ - توجد علاقة طردية بين الدين العام الخارجي وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أي مع إرتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني امكانية خدمة الدين والعكس صحيح، وتتحقق الفرضية بوجود تأثير ايجابي لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الدين الخارجي العام .

ب - توجد علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي وسعر الفائدة أي مع إرتفاع سعر الفائدة مما يعني عدم امكانية خدمة الدين والعكس صحيح، وتتحقق الفرضية بوجود تأثير سلبي لسعر الفائدة على الدين الخارجي العام .

المقترحات

في ضوء الإستنتاجات التي تم الوصول إليها يمكن اقتراح الآتي :

1-لتلافي اخطاء الماضي لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض العام ، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق باسس وشروط القروض من ناحية ، وبكيفية استخدامها من ناحية ثانية . وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من اعباء المديونية العامة ويسمح بزيادة فاعليتها في المشاريع الاستثمارية التي تعمل زيادة تدفقات الاستثمارات ، ومن ثم السماح لمعدل العائد المتوقع من استثمار الدين بان يتجاوز تكلفة الدين العام . كما يجب ان يحرص المسؤولون عند التعاقد مع الدائنين ان تكون مدة السماح كافية وتتماشى مع البداية الحقيقية للاستثمار حتى لا تكون مواعيد السداد غير ملائمة .

2- عدم الاعتماد على عائدات النفط كمورد رئيسِ للايرادات العامة وإيجاد البدائل اللازمة عن طريق إجراء مسح شامل لدراسة كافة الموارد الاقتصادية، لاسيّما الزراعية منها، فضلاً عن المعادن والمياه الجوفية والموارد والمنافذ المائية بغية وضع خطة طويلة الأمد لاستغلالها استغلالاً مثالياً ، فضلا عن مواجهة العجز في الموازنة العامة.

3- التركيز على تضييق كل من فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية،من خلال زيادة الموارد المالية الاجنبية عن طريق زيادة صادرات البلد وتنويعها من جهة اضافة الى قيام بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير بعض السلع والخدمات بدلا من استيرادها من الخارج من جهة اخرى .

4 – انشاء جهاز لادارة الدين الخارجي في الدول النامية يهدف الى الابقاء على حجم المديونية في حدود قابلة لخدمتها وتفادي حدوث الازمة ، وذلك من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية عن طريق تنويع وزيادة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، كذلك ترشيد الانفاق العام ، حيث اهم مجال للانفاق العام يمكن القضاء او الضغط عليه وهو الاستهلاك الحكومي غير الضروري مثل (الابنية الحكومية الفاخرة _ السيارات ....الخ) والقضاء على الفساد الاداري .

5 – لابد من تكثيف الجهود لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وضرورة توفير البيئة الاقتصادية الملائمة له ، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي بما يؤدي معه الى تزايد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على تحمل اعباء الدين العام .

6 – تسهيل وتخفيف عمليات اعادة جدولة الديون وجعل خدمة الدين العام في حدود معقولة نسبياً .

المصادر :

قائمة المصادر باللغة العربية

اولاً : النشرات الرسمية

1 - الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الأقتصادية والأجتماعية في منطقة الاسكوا (2004-2005) .

2- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا)، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

3 - صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (1981 – 2015) .

4 - صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، الحسابات القومية 1984 – 1994 .

5 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2004- 2014) .

6 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للعام ، عدد خاص 1991 – 2003.

ثانيا : الرسائل وألاطاريح

1 - آل شدّود ، عبد الرحيم مكطوف حمد ، 2009 ، الاصلاح الاقتصادي في العراق : دراسة تحليلية في خصوصية مقومات وفاعلية الاليات ، اطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد.

2 - امين ، صلاح الدين احمد محمد ، 2016 ، ستراتيجية تنويع مصادر الدخل في دول نامية مختارة وامكانية الاستفادة منها في اقليم كوردستان العراق ، اطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، اربيل .

3 - حسون ، أياد كاظم ، (2007) ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1985-2004) ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد .

4- الخفاجي ، ناهدة عزيز مجيد ، (2005) ، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980 – 2000) ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، بغداد .

5 - الدليمي ، أياد حماد عبد، (2005) ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الآقتصادية مع التركيز على أنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد .

6 - العواد ، باسم محمد تركي ، (2007) ، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد .

7 - عاتي ، محمد عبد الزهرة ، (2010) ، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، البصرة .

ثالثا : الدوريات والبحوث

1 - افلر ، جون ، , ترجمة سامر المطلبي ، (1982) ، القدرة الاستيعابية المفهوم ومحدداته , النفط والتنمية , العدد الثاني .

2 - صالح ، مظهر محمد ، 2005 ، شروط اتفاقية نادي باريس، نحو تسوية للمديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد 2، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، بغداد.

رابعا : الكتب

1 - احمد ، رائد ناجي ، (2012) ، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الثانية ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة –مصر .

2 - اونر اوزلو ،2006 ، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز أبحاث العراق، بغداد،.

3 - أندراوس, عاطف وليم, 2014 ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة – مصر .

4– الجنابي ، طاهر ، (1990) ، دراسات في المالية العامة ، جامعة المستنصرية ، العراق .

5 - حشيش ، عادل احمد ، (1992) ، اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان .

6- خصاونة ، جهاد سعيد ، (2010) ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن.

7 - الخطيب ، خالد شحادة و احمد زهير شامية ، (2007) ، اسس المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .

8- خنجر ، محمد حسن ، 1993 ، دور السياسة المالية في الاقتصاد العراقي خلال الثمانينات ، بغداد ، وزارة التخطيط .

9 - الربيعي، عبده محمد فاضل، 2004 ، الخصخصة وأثرها في التنمية بالدول النامية، الطبعة الاولى ، مكتبة مدلولي، القاهرة – مصر .

10 - الرفاعي ، احمد حسين ،1998 ، مناهج البحث العلمي : تطبيقات اقتصادية وإدارية ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .

11- زيني ، محمد علي ، 2009 ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للنشر ، بغداد.

12 - السعدي ، صبري زاير ، 2009 ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (1956-2006) ، الطبعة الاولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، بغداد – العراق .

13 - عبد العزيز ، إكرام ، 2002 ، ألإصلاح المالي ، مطبوعات بيت الحكمة ، بغداد- العراق .

14 - عجام و سعود ، ميثم صاحب و علي محمد سعود ، (2004) ، تخطيط المال العام ، الطبعة الأولى ، دار الكندي ، عمان - الأردن.

15 - عجام و سعود ، ميثم صاحب ، علي محمد ، (2006) ، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الاردن .

16 - العلي وكداوي ، عادل فليح و طلال محمود ، (1986) ، اقتصاديات المالية العامة : الكتاب الثاني ، جامعة الموصل ، موصل – العراق .

17 - العلي ، عادل فليح ، (2007) ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .

18 - كاظم و مسلم ، أموري هادي و باسم شلية ، 2002, ، القياس الاقتصادي المتقدم (النظرية والتطبيق)، مطبعة اللطيف ، بغداد – العراق .
19 - ا لمحجوب ، رفعت ، (1981) ، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة - مصر .
20 - مساعدة و عقله ، امجد عبد المهدي و محمود يوسف ، (2011) ، دراسة في المالية العامة ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
21 - مصطفى و سانية ، عبد اللطيف ، عبد الرحمن ، (2014) ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت - لبنان .
22- موسجريف ، ريتشارد و بيجي موسجريف , 1992 ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق , ترجمة ومراجعة محمد السيافي , كامل العاني , دار المريخ للنشر , الرياض – السعودية .
23 - جبلز واخرون ، مالكوم و مايكل رومر ، دوايت بيركنز ، دونالد سنودجراس ، (2009) ، اقتصاديات التنمية دار المريخ للنشر ، الرياض – السعودية .
24 - لطفي ، علي ، 1989 ، اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة – مصر .
25 - زكي ، امين ، (1985) ، الديون والتنمية ، الطبعة الاولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة – مصر .
26 - _____، 1990 ، دراسات في ازمات مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة ، مكتبة المدبولي ، القاهرة – مصر .
27 - عمر ، محمد عبد الحليم ، 2003 ، الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر مقدمة إلى ندوة: إدارة الدين العام ، القاهرة – مصر .

قائمة المصادر باللغة الانكليزية

First: Periodicals & Studies

1- IMF , (2004) , Global Development Finance , Summary and country tables .

2- IMF , (2004) , Global Development Finance , Summary and country tables .

3 - IMF, Country report No 05/294 , Iraq: 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq , International Monetary Fund Washington, D.C..

Second : Books

1 - – Ahuja$_1$, Dr H .L , (2010) , Macroeconomics Theory and Policy , 17th , Edition S. Chand Publishing , India .

2 - Avramovic , Dragoslaw , (1966) , Economic growth and external debt ,first Edition John's hopkings Press, Baltimore USA .

3 - Bade & Par;in , Robin , Michael , (2007) , Foundations of Economics , Third Edition , Pearson education , United States .

4 - Browning , Edgar K. & Jacqueline M. Brewing (1994) " public finance & price system , Fourth Edition, Macmillan co ,new york.

5 - Gujarati ,Damondar N,(2003), Basic Econometrics , 4th Edition, McGraw Hill, Unite States.

6 - Hansen,Bruse.E,(2014), Econometrics,thirteenth Edition , University of Wisconsin- madison, Unite States .

7 - Schmidt , Stephen., 2005 , Econometrics , 1st Edition, Mc Graw – Hill USA .

Third : Website

1 - http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx?NusarID=3&Jmare=3

دكتور نزار احمد (دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين 1930-2010)

دیاریکراوەکانی قەرزی گشتی کۆماری عێراق لە ماوەی 1985 – 2014

پوختە

قەرزی گشتی هەژمار دەکرێت بە یەکێک لە ئامرازە سەرەکیەکانی سیاسەتی دارایی لە میانەی کاریگەری لە سەر دابەش کردنی بارگرانی دارایی لە نێوان تۆژەکانی کۆمەڵگا وە لەسەر شێوازی دابەش کردنی داهاتی نەتەوەیی . وە گرنگی تۆژینەوەکە سەرچاوە دەگرێت بە جەخت کردنەوەی لە سەر ئاشکراکردنی (ڕوون کردنەوەی) دیاریکراوەکانی قەرزی گشتی دەرەکی بۆ کۆماری عێراق ، وە گرفتی تۆژینەوەکە خۆی دەبینێتەوە لە بوونی چەند دیاریکراوێک کە سنووردێک دادەنێت بۆ توانای عێراق بۆ پەنابردنەبەر قەرزی گشتی دەرەکی ، لە کاتیکدا ئامانجی تۆژینەوەکە بریتییە لە پێوانەکردنی کاریگەری ئەم دیاریکراونە لە توانای عێراق بۆ پەنابردنەبەر قەرزی گشتی دەرەکی . وە تۆژینەوەکە گەیشتووە بە چەند دەرئەنجامێک و پێشنیارێک ، ئەمە و دەرئەنجامەکان ئاماژە دەکەن بە بوونی پەیوندیەکی ڕاستەوانە لە نێوان قەرزی گشتی دەرەکی و بەشی تاک لە کۆی بەرهەمی ناوخۆیی ، وە پەیوەندیەکی پێچەوانە هەیە لە نێوان قەرزی گشتی دەرەکی لەگەڵ نرخی سوو واتە نەبوونی توانا بە پێدانی مافەکانی (نرخی سووەکانی) قەرز . وە تۆژینەوەکە پێشنیاری ئەوەی کردووە کە ئاسانکاری و بارسووکی بکرێت بۆ چالاکیەکانی گەڕاندنەوەی قەرزەکان وە وابکرێت کە مافەکانی (نرخی سووەکانی) قەرزی گشتی لە سنووردێک بێت کە بتوانرێت پێیەوە پابەندبوون هەبێت .

Determinants of public debt of the Republic of Iraq for the period 1985 - 2014

Abstract

Public borrowing is one of the main instruments of fiscal policy through its significant impact on the distribution of the financial burden among the groups of society and on the pattern of distribution of national income. The importance of the research lies in the fact that it focuses on highlighting the limits of the external borrowing of the Republic of Iraq. The problem of the research lies in the existence of determinants limiting Iraq's ability to resort to foreign public borrowing, while it aims to measure the effect of these determinants on Iraq's ability to resort to external public borrowing. The research reached a set of results and conclusions, and some suggestions. The results indicated a positive relationship between external public debt and GDP per capita. There is an inverse relationship between external public debt and interest rates, which means that debt can't be serviced. The research suggested facilitating and alleviating debt rescheduling and making the public debt service relatively reasonable.

ملحق (1) الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية العراق

السنوات	الناتج المحلي بالاسعار الجارية مليون دولار	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة مليون دينار	عدد السكان/ نسمة	متوسط نصيب الفرد (دينار) من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة
1985	19663.8	16991.6	15.585	1090.253
1986	20554.7	17781.3	16.110	1103.743
1987	22831.7	19435.9	16.335	1189.832
1988	27552.6	19432.2	16.882	1151.06
1989	32150.2	18826.2	17.428	1080.227
1990	64374.5	29711.1	17.891	1660.673
1991	211313	10682.0	18.417	580.0076
1992	56814	14163.5	18.949	747.4537
1993	140518	18453.6	19.478	947.4073
1994	703821	19164.9	20.007	957.9097
1995	2252264	19571.2	20.536	953.0191
1996	2556307	21728.1	21.124	1028.598
1997	3286925	26342.7	22.046	1194.897
1998	4653524	35525.0	22.702	1564.84
1999	6607664	41771.1	23.382	1786.464
2000	7930224	423358.6	24.086	17576.96
2001	41945138	43335.1	24.813	1746.468
2002	41,022,927.4	40344.9	25.565	1578.13
2003	29,585,788.6	26990.4	25.57	1055.549
2004	53235359	41607.8	26.34	1579.643
2005	73533599	43438.8	27.14	1600.545
2006	95587955	47851.4	27.96	1711.423
2007	111455813	48046.9	28.81	1667.716
2008	157026062	51,717	29.68	1742.487
2009	130643200	54,720.8	31.207	1753.478
2010	162064566	57,751.6	32.050	1801.922
2011	217327107	63,650.4	33.3	1911.423
2012	251907662	68,285.8	34.2	1996.661
2013	271091.8	73,158.0	35.1	2084.274
2014	260610.4	72736.2	36	2020.45

المصدر: 1 - البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، نشرات للسنوات ، (2014 ، 2012 ، 2010 ، 2003) صفحات مختلفة ، ص 82 ، 116 – 117 .2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، عدد خاص 1991 – 2003 ، ص 14- 15 .

ملحق (2) الدين العام الخارجي لجمهورية العراق (1985 – 2014) (مليون دولار)

السنوات	الدين العام الخارجي
1985	12,839
1986	16,997
1987	20,407
1988	20,109
1989	22,777
1990	22,713
1991	42,100
1992	45,632
1993	49,460
1994	53,610
1995	58,108
1996	62,983
1997	68,268
1998	73,995
1999	80,239
2000	86,933
2001	94,226
2002	102,132
2003	110,701
2004	120,00
2005	51,1
2006	53,5
2007	56,3
2008	31,0
2009	32,9
2010	570,258
2011	612,665
2012	577,062
2013	587,186
2014	573,472

المصدر : 1 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للعـام (2012 ، ص 47) ، (2011 ، ص 43) (2014 ، ص 77) . 2 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة 1992 ، الامم المتحدة ،1993 : 159 .

3 - IMF Country Report No 05/294 , Iraq: 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq , International Monetary Fund Washington, D.C. p 51 .